جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والعلوم المالية

البترول العربي بين نفي التخلف وتعميقه

إعداد

فرحان عياش محمد

للحصول على درجة الدكتوراه

أشراف

الأستاذ الدكتور / زين العابدين ناصر

أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق

جامعة عين شمس

١٩٨٣

((اهـــــداء))

الى محرري هذه الثروة القومية من براثـن
استغلال القوى الأجنبيـــة »

شكر وتقدير

يحق لى — قبل أن أبدأ فى عرض هذا البحث — تقديم الشكر والعرفان بالجميل الى كل من تقدم بالعون والمساعدة . وأخص بالذكر أستاذى الجليل الدكتور / زين العابدين ناصر ، أستاذ الاقتصاد بالكلية ، الذى تولى الاشراف على الرسالة بالرغم من أعبائه ، ولتوجيهاته القيمة ، والى أستاذنا الدكتور / أحمد جامع ، رئيس القسم على مشاركته بالمناقشة .

والى الأستاذ الفاضل الدكتور / ممدوح الشرقاوى ، الخبير الأول بمعهد التخطيط القومى ، الذى قدم لى من وقته وعلمه الكثير — كما أسجل تقديرى الى العاملين فى مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية والهيئة العامة للكتاب والجامعة الأمريكية بالقاهرة ومعهد التخطيط القومى وجامعة الدول العربية والمكتبة البريطانية ، وأسرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، لما لمسته منهم جميعا من تعاون صادق مع الباحثين . الى هؤلاء ... والى الزملاء طلبة الدراسات العليا ، اذ أشكرهم على ما قدموه من تعاون مفيد فى شكل رأى ، أو نقد ، أو تجميع ، أو تجهيز احصائى ، أود أن أؤكد بشأن ما جاء بهذه الرسالة يعد مسئوليتى وحدى ولا يعكس بالضرورة آراءهم .

أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع مساعدا على تحقيق تنمية اقتصادية تستهدف تكامل الوطن العربى .

وبعد ، فاذا أفلح هذا العمل فى غايته ، فالفضل لكل من أتاح لى الفرصة ، وأما التقصير فهو منى وحدى .

الباحث ...

مقدمة عامة

لعب القطاع النفطى دورا أساسيا فى اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط ، وقد بدأت آثار هذا الدور تنعكس على الوطن العربى بأجمعه منذ الزيادات التى طرأت على الأسعار .

فاذا ما ألقينا نظرة اليوم على البلاد العربية ، نجد أنها ترتبط بالاستغلال البترولى بطريقة أو بأخرى ، واذا ما فهمنا البترول بأوسع معانيه من انتاج ونقل وتسويق وتصنيع وتبادل خبرات وانتقال أيدى عاملة ، فاننا نشاهد اشتراكها فى واحد أو أكثر من هذه العمليات ، أو أنها تستفيد منها بصورة غير مباشرة . فقد أصبح البترول القاسم المشترك لكل على عربى جماعى والمحقق لتطلعات العرب الاقتصادية والسياسية . ومن الممكن القول أن البترول قد انتقل بالعمل العربى المشترك من مرحلة التعاون المجرد الى مرحلة التكامل الاقتصادى والتكتل السياسى الذى يفرضه الانتماء الواحد ودواعى المجابهة والتحدى . وقد أثبت النفط كفاءته العالية وتميزه عن وسائل الطاقة الأخرى التى اكتشفها الانسان حتى الوقت الحاضر بسهولة تداوله وتعدد المجالات التى يستخدم فيها . وقد خصت الطبيعة بعض المناطق فى العالم ومنها الوطن العربى بهذه الثروة الحيوية حيث لدينا عدد كبير من المكامن النفطية العملاقة ، لتمد العالم بجزء كبير من احتياجاته لدفع عجلة التقدم والتنمية الى امام .

لئن كانت حركة الاستقلال السياسى والتحرر الوطنى هى التى طبعت الحياة الدولية طوال العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية ، فانه يبدو جليا أن مفاهيم التنمية والتحرر الاقتصادى هى التى أصبحت تؤثر ، خلال العقود المتبقية من هذا القرن ، فى ظروف الحياة السياسية والاجتماعية داخل كل بلد ، وخاصة فى البلدان النامية .

وبامكان الموارد البترولية أن تلعب دورا فى تحقيق أعلى نمو اقتصادى للمجتمع عن طريقين :

- استخدام عوائد النفط من العملات الأجنبية للاغراض الاستثمارية .
- كونها مدخلات Inputs أو مواد أولية فى الصناعات المحليه . ولا يستبعد طبعا تحقيق أعلى عوائد ممكنه من العملات الأجنبية عن طريق تصنيع الموارد البترولية لاغراض التصدير .

وقد قمنا باستخدام الأسلوب الاستقرائى القائم على دراسة الظاهرة من خلال جوانبها المختلفة وبياناتها المتاحة والخروج بنتائج رئيسية حولها مستعينين بما توفر حول ظواهر البحث من مراجع واحصاءات ، عامدين الى تقدير بعض البيانات وفق منطق اقتصادى نأمل أن نكون قد وفقنا به .

نتناول فى البحث موضوع الدراسة وذلك لسببين رئيسيين : الاول يرجع لما لهذه المادة من أثر فى هيكل الاقتصاد القومى . فقد صاحب تزايد العائدات والفوائض النقدية ازدياد مساهمة الدول النفطية فى الناتج القومى الاجمالى العربى بأقل من النصف فى الستينات الى حوالى الثلاثة أرباع قرب نهاية السبعينات ، مما أدى الى تحول منطقة الخليج العربى لمركز ثقل استراتيجى فى القرار والعمل العربى المشترك مما يحمل تلك المنطقة مسئولية تاريخيه .

الثانى بغية المشاركة فى قضية الساعه باستكشاف الصيغة الملائمة والبحث عن الأسلوب الاقتصادى الذى يتناسب وظروف الدول العربية . وهل بامكان البترول أن ينفى التخلف القائم ؟ أم أنه عاملا يتضافر مع غيره الى زيادة تعميقه ؟

وللاجابة عن التساؤل قمنا بتقسيم البحث على النحو التالى :

— باب تمهيدى : الاقتصاد العربى قبل فاطية دور البترول •

— الباب الاوّل : الامكانيات البترولية فى العالم العربى •

— الفصل الاوّل : تطور الموقف العالمى للبترول وآثـــاره •

— الفصل الثانى : مؤشرات الاقتصاد العربى وأسعار البترول •

— الفصل الثالث : حركة الموارد النفطية العربيـــة •

— الباب الثانى : امكانيات الاموال العربية فى ازالة التخلف •

— الفصل الاوّل : الزامية توطين الارصده العربيـــة •

— الفصل الثانى : مدى توفر الوضع الايجابى للاستثمار فـــى الوطن العربى •

— الفصل الثالث : صناديق التنمية ودورها فى حركة الفوائض •

— الباب الثالث : البترول كأساس للبناء الصناعى •

— الفصل الاوّل : البتروكيماويات وصناعة التكرير •

— الفصل الثانى : أولوية استخدام الغازات الطبيعية •

— خاتمـــــه •

— النتائج والتوصيـــات •

باب تمهيدى

"الاقتصاد العربى قبل فاعلية دور البترول"

((الفصل الأول))

"الاقتصاد العربى قبل الثمانينات"

المبحث الأول

"الاقتصاد العربى بعد الحرب العالمية الثانية"

تعتبر اقتصاديات الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن الدول الاقل نموا داخل مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا . وعليه ، يتسم اقتصادها بكل سمات التخلف الاقتصادى والاجتماعى . ولعل أهم هذه الخصائص : انخفاض متوسط دخل الفرد ، ضعف معدل التكوين الرأسمالى ، صغر وبدائية النشاط الصناعى ، تأخير طرق وفنون الانتاج . وأن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية ، يعكس التفاوت فيما تحوزه من موارد طبيعية ومؤسسات اجتماعية وسياسية .

— حتى عام ١٩٤٥ لم تصدر الكويت النفط بشكل تجارى بالرغم من اكتشافه ، وكانت الكويت فى تلك الفترة محرومة من كل عناصر النمو الاقتصادى . وكان الاقتصاد الكويتى يقوم على استخراج اللؤلؤ ، صيد السمك ، بناء السفن ، التجارة البحرية .

— يعتبر الرعى أساس الحياة الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية فى تلك الفترة وأن دخل الفرد فى المملكة لم يتجاوز حد الكفاف . حيث تشير الاحصاءات أن دخل المملكة عام ١٩٤٥ لم يتجاوز خمسة ملايين جنيه . وأن هذا الدخل يتأتى أساسا من الضرائب التى تفرض على الحجاج . (١)

---

(1) Galal A. Amin, The modernization of Poverty. A study in the political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970. E.J. Brill, Leiden, Netherland, 1974.

- كانت ليبيا بعد الحرب تعتمد بشكل أساسى على المعونات الخارجية بعكس المملكة العربية السعودية والكويت ، ويقدر عدد سكانها فى تلك الفترة بحوالى مليون نسمة يقطنون أرضا مساحتها (١,٧٥) مليون متر مربع ، وحتى عام ١٩٥٨ ، أى قبل اكتشاف البترول ، تعتبر ليبيا ضمن أفقر دول العالم وأقلها دخلا .
- يعتبر لبنان من أكثر الدول العربية التسع تقدما[1] . ويقدر متوسط دخل الفرد فى تلك الفترة (١٤٠) دولارا سنويا . ويتميز لبنان بانخفاض معدل الوفيات والمواليد وارتفاع نصيب الصناعة فى الناتج القومى وانخفاض نسبة الأمية وازدياد درجة التحضر . وكان لبنان يعتبر المركز التجارى الرئيسى للسلع المارة الى العراق ولبنان .
- أما بالنسبة للدول المتبقية وهى سوريا والعراق ومصر والسودان ، فكانت أهم سماتها الاقتصادية أنها من أغنى الدول من حيث ثرواتها الزراعية ، وباستثناء مصر لم تستغل هذه الدول امكانياتها . أما الأردن فكان يعتمد على المساعدات الخارجية ويعانى من ندرة المواد الأولية باستثناء الفوسفات والملح .

النمو الاقتصادى :

كانت الدول العربية فى نهاية الحرب العالمية الثانية تتمتع بمزايا تفوق ما تحوزه الدول المتخلفة وتعايش ظروف مواتيه لتحقيق نمو اقتصادى سريع ، حيث كانت معظم الدول العربية تتمتع بالاستقلال السياسى

---

(١) وتشمل الدراسة تسع دول عربية فقط هى الكويت والسعودية ، الأردن ، العراق ، سوريا ، مصر ، السودان ، ليبيا ولبنان .

باستثناء الكويت والسودان ، وتمتلك هياكل اقتصادية أساسية أكثر تطورا من تلك الموجودة فى الدول المتخلفة .

وبالرغم من ذلك ، نجد أن كل الدول العربية أخفقت فى تحقيق نمو اقتصادى سريع والقضاء على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية .

الهيكل الاقتصادى :

بالرغم من ضآلة نصيب القطاع الزراعى فى الناتج القومى الاجمالى ، نجد أن القطاع الصناعى من حداثة النشأة ومن الصغر النسبى بحيث لا يحدث أثرا ذا أهمية فى الصورة القومية باستثناء مصر . وطبقا لبيانات المتغيرات القومية عام ١٩٥٤ لاتشكل الصناعة بمفهومها المنظم والحديث سوى أقل من ١٢٪ فى لبنان و ٩٪ فى مصر .

ولكن طبقا لاحصاءات عام ١٩٦٨ استطاعت مصر أن تضاعف هذه النسبة فى حين أن بقية الدول لم تتجاوز ١٣٪ ، بل وفى بعض الدول مثل ليبيا والسعودية بلغت ٢٪ .

ولتبيان الأهمية النسبية للصناعات الموجودة فى الدول العربية ، نجد أن قطاع صناعة المواد الغذائية يحتل المرتبة الأولى فى هيكل الصناعة العربية ، اذ تبلغ مساهمة القطاع فى القيمة الكلية للانتاج الصناعى العربى (٥٠ ــ ٧٠٪) وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية تبلغ ٦ ــ ٨٪ . وعموما يمكن القول بأن الصناعة العربية تتسم بالبساطة ، يجعلها تعانى من عدم وجود تشابك كبير بين وحداتها المختلفة . ويلاحظ أنه فى كل الدول العربية باستثناء مصر ، أن النقد الأجنبى المتأتى من الصادرات الصناعية يشكل نسبة تقل عن ١٠٪ من قيمة

الصادرات الكلية • وتشير الاحصاءات أن نسبة العمالة فى القطـــاع الصناعى تبلغ ١١٪ من العمالة الكلية •

البترول فى الثلاثينات والاربعينات ، مرحلة العزلة :

يختلف تاريخ بدء المرحلة الاولية من قطر الى آخر باختلاف بداية انتاج النفط وتصديره • ولكن المعلم الرئيسى الاول البارز فى تاريـــخ صناعة النفط ، والذى يمكن المراقب من تعيين حدود المرحلة ، هـــو أوائل الخمسينات حيث تم تبنى صيغة اقتسام أرباح عائدات التصديـــر بين الاقطار النفطية وشركات البترول صاحبة الامتيازات ، ذلـــك أن السنوات العشر أو العشرين السابقة على هذه المرحلة بالنسبة للاقطار التى كانت تعتبر فى عداد المنتجة والمصدرة فى ذلك الحين ، لم تقدم أى دليل على وجود اندماج ملموس • ولعل من الممكن اعتبـــــار الثلاثينات والاربعينات " مرحلة العزلة " •

كانت جميع القرارات المهمة المتعلقة بالنفط مثل حجم الانتـــــاج والاسعار ووجهة الصادرات ـ خلال تلك المرحلة ـ تتخذها الشركـات البترولية ، وهى هيئات أجنبية يديرها أشخاص أجانب سواء كان ذلـك على مستوى وضع السياسات أم على المستويات الفنية والادارية العليـا • وسبب ذلك هو موافقة الحكومات الوطنية تحت ضغط الاكراه والضعـــف والتخلف الداخليين على اعطاء صلاحية اتخاذ القرارات للشركـــــات صاحبة الامتيازات التى كانت تعمل بانسجام مع المصالح الوطنيـــــة لحكوماتها ، رغم ادعائها الدائم بأنها تتصرف بوحى ودوافع مـــــن

الاعتبارات التجارية المحضـــــه . (١)

وفى الواقع يمكن القول بأن هناك شكا فى توفر القدرة لدى الحكومات الوطنية فى تلك الفترة على أخذ زمام السلطة الحقيقية وعلى اتخـــــاذ القرارات بحرية حتى ولو كانت قد أعطيت ذلك الحق رسميا . اذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة السيطرة الاستعمارية (٢) ، والتركيب الطبقـــــى الحكومى ، وترابط المصالح الفردية والجماعية للقادة السياسيين مـــع المصالح الأجنبية الراسخة ، فضلا عن تدنى مستوى الكفاءة فى الـــدول المعنيـــه .

ويمكننا تسمية المرحلة الاولى بـ" مرحلة المزلة " حتى لو أخذنا فى الاعتبار الاسهام المالى كمعيار فقد كانت العائدات النفطية فـــــى العقدين موضوع البحث فى أدنى حدودها ، حتى لو أخذنا فى الحسبان

---

(1) Louis Turner. Oil Companies in the International system. The Royal Institute of International Affairs George Allen & Unwin. First Published in 1978.
- Yusif A. Sayigh. The Arab Economy, Oxford. 1982 P. 151.
- Edited by Ragaei El-Mallakh, OPEC: Twenty years and beyond. Westview/ Croom Helm. 1982. p. 48.

(٢) أنظر أستاذنا د . زين العابدين ناصر: البترول ومعالم النظـام العالمى فى الكويت ، مجلة الحقوق والشريعة، العدد الثانـــــى ، ١٩٧٧ . جامعة الكويت . ص ٩ .

أن جميع ماكان متيسرا للخزينة العامة من الموارد المالية محدود جـدا • فالعراق الذى كان أول قطر عربى يصدر النفط بكميات تجارية لم يتطـق فى البداية غير ما يزيد قليلا على مليون جنيه استرلينى كمستحقات سنوية خلال الأربعينات ، ثم ازدادت عائداته الى ٣,٢ مليون جنيه عام ١٩٤٩ • وكان مجموع الانفاق فى الميزانية الوطنية خلال تلك السنة ٣٠ مليـون جنيه منها مبلغ ٣,٣ مليون جنيه للاشغال الرأسمالية الانتاجية ، أمـا اجمالى الايرادات فبلغ ٢٨,٦ مليون جنيه [1] وبعد ذلك بثلاثين عامـا ، أى فى عام ١٩٧٩ ، قاربت العائدات النفطية ٧,٢ بليون دينـار (حوالى ٢٤,٣ بليون دولار) [2] •

أما فى عام ١٩٤٦ أى السنة الاولى بعد انتهاء الحرب العالميـة الثانية فلم يكن ما تلقته الدول الثلاث التى كانت أول من صدر النفـط وهى العراق والكويت والسعود يستجمعة سوى ٢٠ مليون دولار [3] ولا يمكن اعتبار مستوى الدخول هذا كبيرا حتى بمعايير هذه الاقطـار نفسها فى فترة أواسط الأربعينات ، ولذا فلاعجب أن تفشل العوائـد النفطية فى تهيئة الموارد المالية اللازمة لجهود تنموية كبيرة كان ينبغى الشروع فيها •

---

(1) Yusif A. Sayigh, The Economies of the Arab World: Development since 1945 Croom Helm, London, 1978 p. 55.

(٢) محتسبة على أساس أن حجم الانتاج هو ٣,٥ مليون برميل فى اليوم وبسعر مرجح للبرميل معدله ١٩ دولارا •

(٣) صايغ المرجع نفسه ، الجدول ٢ـ١٠ صفحة ٣٧ ، والجدول ٣ـ١ صفحة ٨٣ ، والجدول ٤ـ٦ صفحة ١٤٤ •

واذا كانت الموارد المتأتية خلال المرحلة الاولى قد فشلت فـــى تمويل التنمية ، فان قطاع النفط بمجموعة قد أخفق بشكل أكثر وضوح فى تعزيز التنمية والحث عليها ، وذلك بالمعنى الاشمل للعبارة ، الـذى يتضمن بين أشياء أخرى على تنويع أكبر للاقتصاد ، وتوطيد عملية التصنيع والتنمية الزراعية والريفية والتعليم والتدريب ، وبصفة عامة ايجاد شبكـة أوسع من الترابط الوثيق بين القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

تعتبر المرحلة الاولى مرحلة هزلة ليس فقط لان صنع القرارات لم يكن بيد الحكومات الوطنية ، ولا حتى بيد مواطنى تلك الحكومات ، بـــل أيضا لان قطاع النفط ظل منفردا بذاته فى نواح أخرى مهمة ، فتمويلـه كان يأتى من الخارج والجزء الاكبر من الدخل يتدفق الى الخـارج . وكانت تقنيته فوق مستوى أى تقنية متوفرة فى المجتمع أو حتى يمكـــن الوصول اليها . وكان التنظيم أجنبيا ويتجاوز الطاقات الوطنية فـــى مجال الافكار والقدرات التنظيمية . أما مستوى التنظيم وتعقيداته فلـم يكن ذا صلة حتى بأكثر أشكال التنظيم المستعملة كفاءة وتقدمـــا ، فضلا عن أن المهارات التى توفرت لقطاع النفط آنذاك كانت متفوقة على كل ما كان متاح لاى قطاع أو نشاط آخر [1] . كان قطاع النفط حينذاك يعتبر الى حد كبير جدا غريبا على الاقتصاد الوطنى من حيث دوره ، ووضعه الاقتصادى ، ولكن علاوة على هذا وربما بسببه ، كانت صناعـة النفط أشبه بجزيرة غريبة فى بحر وطنى . وذلك لعدة أسباب اجتماعيـة وثقافية وسياسية . فبصورة أساسية كانت الشركات صاحبة الامتيازات تتصرف بطريقة تقدم المبرر لصورتها الذاتية وللصورة التى كانت تنظـر بها الدول المضيفة لحقيقة هذه الشركات . لقد كان هذا الوضع عملية متجددة ذاتيا ولها أسبابها الموضوعية ، ولكنها استمرت أيضا نتيجـة

(١) يوسف صايغ ، النفط والتحول العربى ، المجلد السابع ، العـدد الثالث ، ١٩٨١ .